العدد 13A مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية ايار 2026
No. 13A Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences May 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الفاقد التعليمي الجامعي وسبل استعادته – دراسة اجتماعية تحليلية

م. غاده علي سعيد
ghada.a.s@uomosul.edu.iq
جامعة الموصل/كلية الآداب/قسم علم الاجتماع

المستخلص

يعد الفاقد التعليمي من ابرز المشكلات التربوية التي تواجه معظم المؤسسات التعليمية ونظمها عالمياً وعربياً وبدرجات متفاوتة، هدف البحث التعرف على مسببات الفاقد التعليمي وسبل معالجته في مجال مناهج الدراسة الجامعية والبحث العلمي في عالمنا العربي، والفاقد التعليمي الجامعي في ظل جائحة كورونا، استخدمت الباحثة في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصل البحث لمجموعة من النتائج اهمها اننا نحتاج الى نقلة نوعية لتطوير وتحديث المناهج الدراسية الجامعية في اغلب الدول العربية لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي في جامعات الدول المتقدمة، وفيما يتعلق بالبحث العلمي لابد من زيادة حجم الانفاق على البحوث العلمية والاهتمام بالباحثين العرب لاسيما ذوي التخصصات النادرة، فضلاً عن الاهتمام بجودة البحوث والبحوث الميدانية المرتبطة بمشكلات المجتمع، اخيراً وتحسباً لأي ظرف استثنائي تمر به الدول لاسيما الظروف المفاجئة والاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا لابد من وضع استراتيجية واضحة المعالم تضمن التواصل بين ادارة وموظفي وطلبة المؤسسات التعليمية، وعلى الرغم من المعوقات التي واجهتها بعض دول العالم لاسيما العربية منها في التعليم الالكتروني، لكن تجربة التعليم عن بعد وعبر منصات تعليمية يمكن الاستفادة منها مستقبلا ومعالجة سلبياتها، وعليه لا بد من الدمج بين التعليم الحضوري والتعليم الالكتروني.

الكلمات المفتاحية للبحث : الفاقد التعليمي، الجامعة، المناهج ، البحث العلمي

University Learning Loss and Recovery Means - A Socio- Analytical Study

L. Ghada Ali Saeed
ghada.a.s@uomosul.edu.iq
University of Mosul/College of Arts/Department of Sociology

Abstract

Learning loss is one of the most prominent educational problems facing most educational institutions and their systems globally and in the Arab world, to varying degrees. This research aims to identify the causes of learning loss and ways to address it in the field of university curricula and scientific research in the Arab world, and specifically university learning loss in light of the COVID-19 pandemic. The researcher used the descriptive-analytical method in this research, which reached a number of conclusions, the most important of which is that we need a qualitative shift to develop and modernize university curricula in most Arab countries to keep pace with scientific and technological progress in universities of developed countries. With regard to scientific research, it is necessary to increase spending on scientific research and pay attention to Arab researchers, especially those with rare specializations, in addition to paying attention to the quality of research and field research related to societal problems. Finally, in anticipation of any exceptional circumstances that countries may go through, especially the sudden and exceptional circumstances imposed by the COVID-19 pandemic, it is necessary to develop a clear strategy that ensures communication between the administration, staff, and students of educational institutions. Despite The obstacles faced by some countries,

particularly in the Arab world, in e-learning are significant. However, the experience of distance learning through educational platforms can be leveraged in the future, and its shortcomings can be addressed. Therefore, integrating in-person and online learning is essential.

Keywords: Learning loss, university, curriculum, scientific research

المقدمة Introduction

يحظى التعليم الجامعي بمكانة متميزة في بلدان العالم المتقدمة والنامية، إذ يُعد مقياس لتقدمها وازدهارها، والمحور الاساس في بناء مجتمع المعرفة، والذي تتحول فيه المعرفة النظرية الى كفاءات علمية قادرة على الاسهام في بناء المجتمعات والنهوض بها، لكن منظومة التعليم الجامعي لا تخلو من المشكلات والتحديات التي تعيق تحقيق اهداف وسياسة التعليم الجامعي ومنها ما يعرف بالفاقد التعليمي الجامعي، وقد ازدادت مؤخراً الدراسات والبحوث المتعلقة بمفهوم الفاقد التعليمي الجامعي لاسيما اننا نعيش في عصر سريع التغير والتطور، يتميز بظهور العديد من التحديات والتغيرات المتسارعة، والتعليم الجامعي كمنظومة علمية واجتماعية تتأثر بالتغيرات المجتمعية، والتي كشفت عن فجوات واسعة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل والتنمية المستدامة، لاسيما وان اهم وابرز مظاهر الفاقد التعليمي الجامعي تتجلى في مجالي البحث العلمي والمناهج الدراسية.

اشتمل البحث على اربعة محاور احتوى المحور الاول على الاطار العام للبحث والمتمثل بمشكلة البحث واهميته واهدافه، فضلاً عن المفاهيم العلمية ومنهج البحث وانواع الفاقد التعليمي ومسبباته، في حين تناول المحور الثاني الفاقد التعليمي الجامعي في المناهج الدراسية ...التشخيص والمعالجة، اما المحور الثالث فقد تناول الفاقد العلمي الجامعي في البحوث العربية الواقع والتحديات وسبل التطوير، في حين احتوى المحور الرابع على الفاقد التعليمي الجامعي في ظل جائحة كورونا واستنتاجات البحث وتوصياته.

المحور الاول

الاطار العام للبحث

أولاً: مشكلة البحث Research Problem

يعد التعليم الجامعي مرتكز اساس في بناء مجتمعات المعرفة والريادة، واداة فاعلة في تعزيز التنمية المستدامة، ومن خلاله تستطيع الدول مواكبة حركة التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع التي يشهدها عالمنا اليوم، فالجامعة ليست فقط مؤسسة اكاديمية علمية، ولا يقتصر دورها على التعليم الاكاديمي، وانما تسهم في اعداد الكوادر البشرية مهنياً وبتخصصات مختلفة ورفدهم الى سوق العمل، فضلاً عن اسهامها في حل مشكلات المجتمع من خلال البحوث التطبيقية.

اضحى مفهوم الفاقد التعليمي الجامعي من ابرز المشكلات التربوية التي تواجه المؤسسات التعليمية في مختلف دول العالم، لكن بدرجات متفاوتة، إذ ينقسم الفاقد تعليمي الى انواع رئيسة منها الفاقد الكمي ويتمثل بالانقطاع عن الدراسة والغياب المتكرر والرسوب وهناك الفاقد النوعي والذي يشمل ضعف المخرجات التعليمية وغياب التفكير النقدي والابداع لدى الطلبة، فضلاً عن الفاقد المعرفي والمهاري والفاقد الجامعي الإداري، لكن في بحثي هذا ركزت على ابرز واهم الجوانب وهي المنهج الدراسي والبحث العلمي والفاقد التعليمي الجامعي في ظل جائحة كورونا.

تواجه اغلب الدول العربية تحديات منها تحديات مجتمع المعرفة وتعد الجامعة المحرك الاساس لهذا المجتمع الذي بدوره ينتج المعرفة من خلال البحوث العلمية وينقلها من جيل لآخر، وايضاً يقوم بتطوير الكفاءات العلمية التي تمتلك القدرة على حل مشكلات المجتمع، فضلا عن كونه يقوم بتوظيف

المعرفة في كافة مجالات الحياة بحيث تصبح المعرفة المحرك الاساس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لذلك تحاول الدول العربية النهوض باقتصادياتها من اجل اللحاق بركب الدول المتقدمة وان تحقيق ذلك يتوقف على التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص.

بناءً على ما سبق تتبلور مشكلة البحث في محاولة التعرف على مفهوم الفاقد التعليمي الجامعي، مسبباته، انواعه، انعكاساته على مؤسسات التعليم الجامعي، إذ يتم من خلال هذا البحث تشخيص مواطن الضعف والخلل في العملية التعليمية وايجاد معالجات تستهدف تحسين وتطوير المناهج واساليب وطرق التدريس ورفع كفاءة الهيئة التدريسية وتحسين مخرجات التعليم الجامعي، ويمكننا طرح التساؤل الآتي: ما طبيعة الفاقد التعليمي الجامعي، واسباب حدوثه وانعكاساته وآليات استعادته؟

ثانياً: أهمية البحث The Importance of Research

1- اهمية نظرية

تكمن اهمية البحث نظرياً كونه يثري المعرفة العلمية والفكر التربوي بمؤشرات علمية حول ظاهرة الفاقد التعليمي الجامعي وقد يعد مرجعاً علمياً يمكن الإفادة منه في الدراسات المستقبلية.

2- اهمية تطبيقية:-

قد تسهم نتائج البحث وتوصياته بمساعدة اصحاب القرار والمسؤولين في مؤسسات التعليم العالي العربي وتمكنهم من رسم استراتيجية واضحة وسياسات تعليمية تقلل من حدة الفاقد التعليمي الجامعي بكل ابعاده وبما يعزز من فاعلية العملية التعليمية.

ثالثاً: اهداف البحث Research Objectives

1- التعرف على ماهية الفاقد التعليمي الجامعي مسبباته وانواعه وآليات استعادته.
2- تحليل المناهج الدراسية في بعض الدول العربية وكشف مواطن الضعف فيها.
2- قياس حجم الفاقد التعليمي الجامعي في البحث العلمي العربي.
3- محاولة الكشف عن الاسباب الرئيسة للفاقد التعليمي الجامعي ووضع توصيات للحد من تفاقمه.

رابعاً: منهج البحث Research Method

تطلبت طبيعة الدراسة وهدفها استخدام الباحثة للمنهج الوصفي التحليلي

خامساً: المفاهيم العلميةScientific Concepts

1- التعليم الجامعي: مرحلة تكوينية تتم بعد التعليم الثانوي في المؤسسات الجامعية، ويطلق هذا المصطلح على نوع التعليم الذي يتم في كليات الجامعة، تلك الكليات التي تمثل قمة السلم التعليمي في اية دولة من الدول، والتي عن طريقها يجري إعداد الاخصائيين والكوادر العلمية والمهنية ذات المستوى الرفيع[1].

2- الفاقد التعليمي الجامعي University Learning Loss

الفاقد التعليمي في الاصل مصطلح يدخل في لغة رجال الاعمال واهل الاقتصاد، لكنه دخل المجال التربوي من منطلق ان التربية اصبحت تعد من اهم الانشطة الاقتصادية، وعليه فان مفهوم الفاقد التعليمي يدعو الى تشبيه التربية بالصناعة نظراً للإمكانيات والموارد التي تستخدم في سبيلها فضلاً عن الانفاق، لذلك ينظر للعملية التربوية على انها استثمار له عائده، وقد تعددت تعريفاته طبقاً لمجال تناوله ومعالجاته، فقد عرف بانه كل ما تفقده المؤسسة التعليمية ويحول بينها وبين تحقيق الاهداف التربوية سواء تعلق ذلك بتسرب الطلاب او عزوفهم عن اكمال التعليم في اية مرحلة او رسوبهم او تخرجهم بمستوى تعليمي لا يتفق مع الاهداف الموضوعة او ضعف مستوى كفاءة اي عنصر من عناصر منظومة التعليم، وايضاً يشير الفاقد التعليمي الى عدم كفاءة النظام التعليمي في إعداد الموارد البشرية في ضوء اهداف التربية

([1]) حمايدي مسعودة، سلامي خديجة، التعليم الجامعي ودوره في دعم التنمية، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، مجلد(4)، عدد(7)، جامعة، الجفلة، الجزائر، 2021، ص171.

المحددة من حيث الكم او درجة الكفاءة المتوقعة[1]، بمعنى فشل النظام التعليمي في تحقيق اهدافه(2)، كما عرف بأنه الخسارة العامة او المحددة في المعرفة والمهارات التعليمية وما لها من انعكاسات في التقدم الاكاديمي اللاحق لدى الطلبة[3]، وفي بحثنا نقصد بالفاقد التعليمي الجامعي تدني المستوى العلمي لمخرجات التعليم الجامعي من معارف ومهارات وتفكير نقدي مقارنة بالمستوى المتوقع تحقيقه وفق مخرجات التعلم المعتمدة، بمعنى انعدام تحقيق النتائج التعلمية المخطط لها.

الفاقد التعليمي الجامعي تحليل انواعه واسبابه

أولاً: انواع الفاقد التعليمي

1- الفاقد الكمي: ويقصد به القصور في الظاهرة التعليمية التي يمكن حسابها بالأرقام سواء كان ماديا ام بشرياً، ونسبة الفاقد من المؤشرات التي تحدد الكفاية والانتاجية.

2- الفاقد الكيفي: هو الفاقد الذي يتصل بنوع التعليم الذي يقدمه النظام التعليمي ومدى كفايته في تحقيق اهداف التعليم.

3- **الفاقد البشري:** استثمار الامكانيات البشرية الى اقصى درجة للاستفادة من العائد قدر الامكان ويكون ذلك بالتقليل من الفاقد عن طريق توفير الموارد البشرية.

4- الفاقد الاقتصادي: يمثل الاضرار الاقتصادية من خلال الاهدار الكبير من اجمالي الاستثمارات في التعليم مما يؤدي الى نتائج عكسية تؤدي الى اضعاف النظام التعليمي[4].

ثانياً: عوامل ومسببات الفاقد التعليمي

عديد من العوامل والاسباب التي يمكن ان تسهم في ارتفاع نسب الفاقد التعليمي الجامعي في اي من الدول وهي كالآتي:-

1- عوامل تعزى الى المتعلم: تدني الوعي او القناعة بقيمة التعليم واهميته، تدني الدافعية للتعلم، والغياب المتكرر، التغيرات النفسية ، عدم القدرة على التكيف.

2- **عوامل تعزى الى الاسرة:** ضعف الوعي بأهمية التعليم وقيمته، ضعف المستوى الاقتصادي الجهل، عدم الاهتمام بالمتعلمين، انتشار فكرة عدم ضرورة تعليم الاناث، عدم متابعة الابناء.

3- عوامل تعزى الى النظام التعليمي: تدني جودة المؤسسة العلمية، لأسباب عدة منها تتعلق بعدم ملائمة المناهج العلمية وتوافقها مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل فضلاً عن احتياجات الطلبة وتخصصاتهم، ضعف اساليب التعليم، غياب البيئة الآمنة والمحفزة، ضعف ملائمة البدائل التعليمية كالتعليم عن بعد، اهمال ظروف الطلبة واحتياجاتهم فضلاً عن ضعف العلاقات الاجتماعية بين الطلبة والكادر التدريسي

4- عوامل تعزى الى الطوارئ: وتشمل الاضطرابات وانتشار الامراض وحدوث كوارث سواء كانت طبيعية او من صنع الانسان وكذلك الأزمات ويرافقها كثرة غيابات الطلبة وتوقف العملية التعليمية لفترات طويلة ونسيان ما تم تعلمه قبل حدوثها[1].

([1]) شيرين عيد مرسي، سيناريوهات مستقبلية لمواجهة مظاهر الفاقد التعليمي في اطار جائحة كورونا، مجلة كلية التربية، مجلد (18)، عدد (110)، جامعة بن سويف، كلية التربية، مصر، 2021، ص409-410.

([2]) بشرى محمد احمد علان، مدى ملائمة البدائل التعليمية للحد من الفاقد التعليمي، مجلة ريمارك الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 4، العدد 4، اسطنبول، تركيا، 2022، ص92.

([3]) وحيد جبران، الفاقد التعليمي ما هو؟ وكيف نعمل على الحد منه؟ منشور على الموقع الالكتروني: https://www.teachercc.org/uploads/articles/9440f428a79809cce6e295f5f82c7208.pdf بتاريخ 2025/11/12.

([4]) محمد محسن علي القيسي، الفاقد التعليمي الناتج من جائحة (COVIED -19) عند تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر معلمي العلوم ومقترحات لعلاجه (دراسة تشخيصية ورؤية علاجية)، مجلة واسط للعلوم الانسانية، مجلد 20، عدد 1، جامعة واسط، العراق، 2024، ص361-362.

المحور الثاني

الفاقد التعليمي في المناهج الدراسية الجامعية... التشخيص والمعالجة

تمهيد

الحديث عن المناهج الدراسية موصول ويستمر طالما وجدت عملية التربية والتعليم، ولا يمل الانسان الواعي بهذا المجال والمدرك لديناميات من تناول مسائل وقضايا ومشكلات المنهج المُدرَّسْ بكل ابعاده، والمتخصصون في هذا المجال يكونون اكثر فهماً وادراكاً من غيرهم كونهم يستندون الى الرؤية الشاملة والواضحة ويدركون المتغيرات والعوامل المؤثرة في حجم المشكلة وابعادها[2]، فالمناهج الدراسية تعد القاعدة الاساسية التي تبنى عليها مستقبل الطلبة ومنها تساعدهم على نموهم الفكري والمعرفي واكسابهم معلومات كافية لاختيار المسار الدراسي والمهني[3].

ينظر الى المنهج الجامعي في الفكر التربوي الحديث بوصفه منظومة متكاملة من الخبرات التعليمية التي تخططها المؤسسة الاكاديمية بهدف تنمية الطالب معرفياً ومهارياً وسلوكياً، ولم يعد المنهج مجرد محتوى معرفي يقدم داخل القاعات الدراسية، بل اصبح يشمل الانشطة التعليمية، واساليب التقويم، والوسائل التكنولوجية وكل ما يسهم في بناء شخصية الطالب الجامعي بصورة متكاملة، وقد مر مفهوم المنهج الجامعي بتحولات جوهرية، فبعد ان كان يختزل في قائمة مقررات او كتاب دراسي، اصبح ينظر اليه باعتباره اطاراً ديناميكياً يراعي احتياجات المجتمع ويواكب التطورات العلمية والتقنية، ويسهم في إعداد الطالب للحياة المهنية المعاصرة[4]، وعليه تعمل الجامعات العريقة في دول العالم على مراجعة وتطوير مناهجها لمتابعة المتغيرات العلمية المتسارعة والوصول الى تعليم نوعي مدروس، يعزز ثقة المتعلم بنفسه ويرفد سوق العمل بأحدث التخصصات المطلوبة، فالتطور في العملية الدراسية له اثر في تقدم الدول في كافة الاصعدة وكافة مجالات العلم والمعرفة، وفي نهضتها، فضلاً عن إعداد جيل قادر على التعامل مع معطيات العصر ومتغيراته، فلكل جامعة مجموعة من القواعد العامة المجردة الملزمة المستمدة من السلطة العامة المختصة في الدولة التي تبيح او تحضر او تنظم حق او مجموعة من الحقوق، فيما يخص الجامعة وكلياتها، فالتطوير والتحديث داخل الجامعة يتوافق مع فلسفة الدولة، ومواكبة المتغيرات التي تتوافق مع المجتمع وثقافته وبيئته، فالجامعات تسعى باستمرار الى تطوير مناهجها وخططها التربوية كونها انعكاس لثقافة المجتمع بجميع جوانبها ومكوناتها وصفاتها وفي ضوء ذلك برزت اهمية الحفاظ على المناهج والخطط وتطويرها بما يتلاءم مع روح العصر[5].

اولاً: واقع المناهج الدراسية الجامعية في بعض الدول العربية

رغم الجهود المتواصلة التي تبذلها الجامعات العربية في سبيل تطوير مناهج الدراسة لمواكبة مستجدات العصر، الا انه لا يزال واقع المناهج الدراسية واساليب التدريس الجامعي يعاني من جوانب قصور متعددة، تؤثر سلباً على جودة العملية التعليمية ومخرجاتها، إذ تعتمد العديد من المقررات الدراسية في نقل العلم والمعرفة على اساليب تقليدية تركز على التلقين والحفظ لا على التفكير النقدي او الابداع او

([1]) ابتسام ابو خلف، فدوى الجمل، طرق معالجة الفاقد التعليمي بالتطبيق على المواد الاساسية في مدرسة دلال المغربي الاساسية للبنات، مديرية التربية والتعليم شمال الخليل، فلسطين، 2024، ص8-9.

([2]) احمد حسين اللّقاني، تطوير مناهج التعليم، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1995، ص3.

([3]) همسة عدنان ابراهيم، محمد عبد النافع مصطفى، الابحاث العلمية والانسانية في تطوير المناهج التعليمية، ملحق مجلة الجامعة العراقية، مركز البحوث والدراسات في الجامعة العراقية، بغداد، العدد(2/16)، 2022، ص185.

([4])عبد الواحد ميلاد قطيش، ريمة عمر معتوق، مناهج واساليب التدريس في التعليم الجامعي : الواقع، التحديات، والاتجاهات الحديثة، المجلة الشاملة للدراسات الانسانية التربوية، مجلد(1)، عدد (2)، الجامعة الاكاديمية، ليبيا، 2025، ص136.

([5]) محمد سلمان الخزاعلة، هاني يوسف جراح، دور سياسات الجامعة في تطوير المناهج والخطط الدراسية في كليات التربية بالجامعات الاردنية وسبل الارتقاء بها، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، مجلد (4)، عدد(2)، مركز الابرار للأبحاث والدراسات الانسانية، السودان، 2023، ص472.

البحث الذاتي، فضلاً عن ان محتوى المناهج في كثير من التخصصات لا يواكب التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة، ولا يزال بعيداً عن متطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع المحلي، وتشير دراسات تربوية حديثة الى وجود فجوة واضحة بين الاهداف المعلنة للمناهج الجامعية وبين الممارسات الفعلية داخل القاعات الدراسية، الامر الذي يؤثر على كفاءة الخريجين ومدى جاهزيتهم للانخراط في الحياة المهنية[1]، فضلاً عن ان هذا النمط من التعليم يُشعر الطلبة بالملل وفقدان الشغف ويؤدي الى ضعف الدافعية وتزايد ظواهر الغش والانقطاع المبكر عن الدراسة. وتشير دراسات تحليلية الى ان المناهج العربية غالباً ما تفتقد الى التنوع وتعيد انتاج نفس الموضوعات دون مراعاة التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية، كما انها لا تجهز الطلبة بالمهارات المطلوبة في الاقتصاد الرقمي والمعرفي الحديث، ويبقى التركيز منصباً على الشهادات الاكاديمية بينما تهمل المهارات العملية والتدريب الميداني والتعليم المهني والتقني ما يؤدي الى فجوة متزايدة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين، ولا تقتصر ازمة المناهج على المحتوى بل تشمل ايضاً اساليب التدريس إذ يبقى الاستاذ محور العملية التعليمية وينظر اليه كمصدر وحيد للمعرفة بينما يهمش دور الطالب كمشارك نشط في التعلم[2]. وانطلاقاً من هذا الواقع لابد من نقلة نوعية وتطوير في مناهج ومقررات التعليم الجامعي العربي وهذا ما سنوضحه في النقطة الآتية.

ثانياً: سبل تطوير مناهج التعليم الجامعي

ان مفهوم تطوير المنهج عند التربويين يعني التحديث في ضوء المتغيرات الاجتماعية والسيكولوجية والاقتصادية والعلمية التي يمر بها المجتمع والعالم بحيث يبقى المنهج في صورة تعكس حالة المجتمع وثقافته بشكل مستمر، فعملية تطوير المناهج في مرحلة الدراسة الجامعية تعد عملية حتمية لأسباب ومبررات عديدة[3]،وهي ان تطوير المنهج الدراسي يعد نظرة مستقبلية ينشد صورة جديدة لمواطن المستقبل الذي سيشارك في صناعة مستقبل افضل للوطن، ولما كان التغير هو سمة العصر فلم يعد من المقبول ان تنعزل المناهج عن مجريات الامور من حولها او السير بخطوات مترددة على طريق الاصلاح والتطوير، ويقتضي ذلك دراسة وتحديد اتجاهات الصور المستقبلية للمجتمع وتحديد الرؤية الاستراتيجية الجديدة في اطار الصورة التقدمية للمجتمع[4]، هذا فضلاً عن حدوث تطورات اقتصادية واجتماعية في المجتمع تتطلب مراجعة المناهج لمعرفة مدى ملائمتها لهذه التطورات فهناك مجتمعات تتجه نحو الاخذ بأحدث الاساليب العلمية والتكنولوجية لحل مشكلاتها وتطوير الحياة فيها لذلك ينبغي ان تراجع مناهج التعليم فيها لضمان قدرة الاجيال اللاحقة على التماشي مع هذا التطور، ومن بين اسباب ومبررات تحديث المناهج الخلط الشائع في تحديد وصياغة اهداف المنهج، والمقصود بالخلط وجود تداخل لا معنى له بين كل من مصادر الاهداف ومجالاتها ومستوياتها المتعددة، فمثلاً قد يتم وضع اهداف تتعلق بجانب المعرفة بين الاهداف التي تخدم المجتمع او العكس[5].

يعد تصميم المنهج وفق اهداف واضحة، وتنظيم الخبرات التعليمية، وتحديد آليات التقويم، من الركائز الاساسية التي تسهم في فاعلية المنهج وجودته، وهناك اربعة عناصر اساسية تشكل الاطار المرجعي لبناء المناهج الحديثة، وهي تحديد الاهداف التعليمية، اختيار الخبرات التعليمية المناسبة، تنظيم هذه الخبرات بشكل متسلسل ومنطقي، وضع آليات لتقويم مدى تحفيف الاهداف.

([1]) عبد الواحد ميلاد قطيش، ريمة عمر معتوق، مناهج واساليب التدريس في التعليم الجامعي ، مصدر سابق، ص134.

([2]) الانترنيت، عمر احمد التباوي، التعليم في العالم العربي: ازمة مناهج ام ازمة قيم، منشور على الموقع الالكتروني: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=894116 بتاريخ 2025/11/18

([3]) ابراهيم محمد علي حسبو، رؤى حول اسباب وآليات تطوير المناهج الدراسية بكلية التربية جامعة النيل الازرق(دراسة تقييمية)، المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد(17)، الجزء الثاني، مركز السنبلة للبحوث والدراسات ، الاردن، 2023، ص10.

([4])احمد حسين اللّقاني، تطوير مناهج التعليم، مصدر سابق، ص14.

([5]) لمزيد من المعلومات ينظر، ابراهيم محمد علي حسبو، رؤى حول اسباب وآليات تطوير المناهج الدراسية بكلية التربية جامعة النيل الازرق(دراسة تقييمية)، مصدر سابق، ص10-11.

هناك اتجاهات حديثة في تطوير المناهج الجامعية شهدتها العقود الأخيرة تمثلت بتحولات جوهرية في فلسفة بناء المناهج الجامعية، اذ ظهرت نماذج حديثة تركز على الكفايات والمرونة والتكامل بين التخصصات ومن ابرز هذه الاتجاهات:-

المنهج القائم على الكفايات: يركز على نواتج التعلم ويهدف الى إعداد خريجين يمتلكون مهارات محددة تتناسب مع متطلبات سوق العمل

المنهج المرن: يتيح للطلبة حرية اختيار المقررات، ويشجع على التعلم الذاتي، ويراعي الفروق الفردية.

المنهج المدمج: يجمع بين التعليم التقليدي والتعليم الالكتروني، ويعزز استخدام التكنولوجيا في تقديم المحتوى وتقييم الاداء.

المنهج القائم على المشروعات: يربط بين النظرية والتطبيق، ويُكسب الطلبة مهارات العمل الجماعي وحل المشكلات الواقعية[1].

ولعضو هيئة التدريس دور في تطوير المناهج فهو عضواً محورياً في تطوير مناهج التدريس اذ يمثل حلقة الوصل بين التخطيط والتنفيذ والتقويم، فضلاً عن ان اسهامه في تصميم المقرر الدراسي وتحديث محتواه يلعب دوراً بارزاً في رفع مستوى الالتزام المهني ويعزز من فاعلية التطبيق داخل القاعات الدراسية ومن هذه المهام تحديث المحتوى بما يواكب المستجدات العلمية، وتطبيق اساليب تدريس حديثة تراعي احتياجات الطلبة، والمشاركة في لجان الجودة الاكاديمية والتقويم المستمر[2].

وبناءً على ما سبق ذكره آنفاً، الفجوة في المناهج الدراسية بين الجامعات في الدول العربية وجامعات العالم المتقدم كبيرة جداً، ورغم الجهود المبذولة لتحديث وتطوير المناهج والمقررات الدراسية الا اننا نحتاج الى نقلة نوعية في المناهج الدراسية وهذا الامر يتطلب جهوداً حثيثة في هذا المجال.

المحور الثالث

الفاقد التعليمي الجامعي في البحوث العربية الواقع والتحديات وسبل التطوير

تمهيد

البحث العلمي يعد احد مؤشرات الجودة في الجامعات والمحور الاساس لاعتماد وتصنيف الجامعات كجامعات منتجة، ومما لاشك فيه ان منظومة المعرفة تتعلق بمدى التظافر بين منظومة التعليم ومنظومة البحث العلمي والتطوير، فالجامعة من يزود المراكز البحثية بالعناصر البشرية العلمية والتقنية، فالبحث العلمي لا غنى عنه لاستكمال وانجاز مهام التدريسي، ورفع مستوى الطلبة علمياً وفكرياً ومهارياً، فضلاً عن النهوض بالمجتمع في شتى المجالات، فقد ازدادت اهميته كونه يمثل العمود الفقري لسياسات واستراتيجيات الدول المتقدمة، واضحى الاستثمار في البحث العلمي مؤشراً تقارن به مستوى تطور المجتمعات وتقدمها فيما بينها[3].

في التقرير الذي تبنته الجامعة العربية انطلاقاً من الاعلان الوزاري العربي عن التنمية المستدامة لعام 2001 حددت المشكلات والتحديات التي يواجهها المجتمع العربي بغياب السلام والامن وتحديات الفقر والامية والنمو السكاني وعبء المديونية ومحدودية الاراضي الزراعية والمياه، فانه ايضاً وقف عند مسألة مهمة هي محدودية قدرات المراكز الاكاديمية والبحثية، وعليه انطلاقاً من هذه النقطة فقد دعا التقرير الى تشجيع نقل وتوطين التكنلوجيا الملائمة وتطوير القدرات ومؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي ودعم تنمية نظام تكنولوجيا المعلومات[4]، فالبحث العلمي في الدول العربية يواجه تحديات

([1])عبد الواحد ميلاد قطيش، ريمة عمر معتوق، مناهج واساليب التدريس في التعليم الجامعي: الواقع، التحديات، والاتجاهات الحديثة، مصدر سابق، ص136.

([2]) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

([3]) عبد الحليم الحمزة، واقع البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة القانون والعلوم البينية، مجلد 2، عدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2023، ص1564.

([4]) ابراهيم سعيد البيضاني، ناهدة حسين علي، اهمية البحث العلمي ودور الجامعات في ادارة المعرفة والتنمية المستدامة، دار الايام، عمّان، الاردن، 2017، ص78.

كبيرة تعيق تقدمه وتطوره على الرغم من توفر الموارد والامكانيات المادية والبشرية وقبل ان نتطرق الى التحديات والفاقد التعليمي البحثي لا بد ان نتحدث عن واقع البحث العلمي العربي، إذ يتمثل بضعف مدخلات البحث العلمي في العديد من الدول العربية ويقصد بها تدني الموارد المادية والبشرية في هذا المجال، فرغم امتلاكنا كدول عربية للإمكانيات المادية والعقلية اللازمة للبحث العلمي ولكن المشكلة تكمن في ضعف الانفاق وعدم الاهتمام، هذا من جانب اما الجانب الآخر من ضعف المدخلات هو قلة عدد الباحثين في مراكز الابحاث سواء الجامعية منها او المستقلة، والباحثين المتفرغين بوقت كامل للبحث العلمي والتطوير اذ لا يزال عدد التقنيين الذين يقدمون الدعم الفني للباحثين منخفضاً جداً في كل من الكويت والمغرب والعراق وتونس وفلسطين إذ لم يتخط (100) تقني لكل مليون نسمة، ايضا يتميز البحث العلمي في الدول العربية بتدني مخرجات البحث العلمي بالتوازي مع ضعف المدخلات فطالما المدخلات ضعيفة لا بد من تدني المخرجات سواء فيما يتعلق ببراءات الاختراع او النتاج العلمي المنشور او غير المنشور، هذا فضلاً عن ضعف الانظمة التعليمية لاسيما التعليم الجامعي اذ اننا نعاني من ضعف تنمية مهارات البحث والابتكار والتطبيق الميداني في محتواها، ولا زلنا نعتمد على اسلوب تلقين الطالب للمعلومة دون بذل جهد في الحصول عليها، وافتقار غالبية الطلبة لمهارات البحث والابتكار في انظمة التعليم فأنظمتنا التعليمية لا تحقق الحد الادنى من مهارات التفكير العليا لدى الطلبة، وهي التحليل والتركيب والتقويم والتي تعتمد عليها مهارات البحث العلمي بشكل كبير، فضلاً عن ان التعليم والبحث العلمي لا يمثلان الاولوية في اهتمامات الحكومات العربية[1].

اولاً: <u>الفاقد التعليمي البحثي في الدول العربية</u>

تأسيساً على ما سبق ذكره تواجه العديد من جامعاتنا العربية تحديات كبرى في عصرنا الحالي اكثر من اي وقت مضى لما تشهده من تراجع في مستويات البحوث العلمية ابرزها واهمها:-

1- **ضعف مصادر التمويل لمراكز البحوث والتطوير العربية:** اذ يقتصر تمويل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على القطاع الحكومي في اغلب البلدان العربية بينما اسهامات القطاع الخاص لا تزال هامشية على عكس الصورة في الدول المتقدمة صناعياً.

2- **غياب الفرق البحثية او ضعفها بين العلماء العرب:** سابقاً التقدم في مجال البحث العلمي كان يعتمد على الجهود الفردية للعلماء العاملين في مختبرات ومراكز علمية صغيرة، اما اليوم وفي ظل موجة الاقتصاد المعرفي نلاحظ تفاقم دور البحث الجماعي والمشترك والذي يسمح بمشاركة العديد من الباحثين والعلماء ذوي التخصصات المتعددة.

3- هجرة الكفاءات العلمية: تعد من اهم التحديات التي تواجه البحث العلمي العربي لما تمثله من هدر مستمر للكفاءات العلمية العالية[2]، إذ تشير الاحصائيات الى هجرة (15) الف طبيب عربي للخارج للفترة (1998-2000) كما بينت دراسة البنك الدولي[3]، لاسيما ذوي الاختصاصات النادرة وهذا ما يشير اليه تقرير جامعة الدول العربية اذ ان معدل الهجرة يرتفع سنوياً ليصل الى (9.8%) الامر الذي يخلق اثراً سلبياً على التنمية المستدامة في الدول العربية[4]، إذ تشير تقديرات منظمة العمل العربية الى ان الخسائر التي لحقت بالدول العربية نتيجة لهجرة الكفاءات والكوادر العلمية خلال عقد السبعينات من القرن العشرين قاربت (11) مليار دولار، بينما الدول الغربية هي الرابح الاكبر من 450 الف من الادمغة العربية المهاجرة، وان الخسارة الكلية للاقتصاد العربي من هذه الهجرة بلغ 200 مليار دولار[5]، فما بالنا في عصرنا الحالي وكم تقدر الخسارة؟.

([1]) لمزيد من المعلومات ينظر، عواد عبد الرحمن الرويلي، البحث العلمي في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، محلة ابتكارات للدراسات الانسانية والاجتماعية، مجلد(2) عدد (خاص)، بوابة الاحداث العلمية، ماليزيا، 2024، ص4-6.

([2]) المصدر نفسه، ص6.

([3]) مدياني محمد، طلحاوي فاطمة الزهراء، واقع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، مجلد(3)، عدد (1)، جامعة الاستقلال، فلسطين، 2018، ص257.

([4]) عواد عبد الرحمن الرويلي، البحث العلمي في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، مصدر سابق، ص6.

([5]) ريم بن زايد، البحث العلمي في الوطن العربي بين الواقع والتحديات، مجلة الاكاديمية للدراسات الانسانية والاجتماعية، مجلد(14)، عدد (1)، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، 2022، ص53.

4- **غياب الاستراتيجية العربية الشاملة للبحث العلمي:** انعدام وجود استراتيجية عربية شاملة للبحث العلمي يعد من اهم التحديات التي تواجه البحث العلمي وتؤثر سلباً على تقدمه وتطوره، إذ اننا الى الآن لم نجد استراتيجية عربية قومية شاملة تُعنى بوضع الآليات والبرامج الكفيلة بمواجهة التحديات التي تواجه مسيرة البحث العلمي العربي، وتعزز من دوره في الارتقاء بالاقتصاد والمجتمع العربي الى مصافي الاقتصاديات المتقدمة[1].

5- النشر العلمي: ويُقاس بعدد المنشورات لكل مليون شخص ويعد من المعايير الهامة في الحكم على البحث العلمي والتطوير، كما يعد معيار لقياس مكانة الجامعة ووزنها العلمي، ومن خلال المعطيات المتعلقة بعدد المنشورات العلمية مقارنة ببعض دول العالم نلاحظ وجود فارق كبير واتساع فجوة النتاج العلمي بين البلدان العربية والدول المتقدمة، فمثلاً الصين تحتل المرتبة الاولى عالميا في عام 2017 في النشر العلمي إذ يقدر ب 426165 منشور علمي لكل مليون نسمة، ثم تليها الولايات المتحدة الاميركية ب 405985 منشور علمي لكل مليون نسمة، ثم الهند في المرتبة الثالثة110320 منشور علمي، اما بالنسبة للدول العربية فنجد مصر تحتل المركز الاول عربيا والتاسع عالميا ب 10807 منشور علمي لكل مليون نسمة، تليها المملكة العربية السعودية ب 9232 منشور علمي لكل مليون نسمة، بعدها تونس المركز الثالث عربيا ب 5266 منشور علمي[2].

6- البراءات العلمية: تعد ايرادات براءات الاختراع مؤشراً هاماً للبحث والتطوير ومعيار هام للنشاط العلمي، لما لها من آثار ايجابية على مختلف الاصعدة التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية....وبالمقارنة ايضاً مع بعض الدول يتضح اتساع الهوة بين هذه الدول والدول العربية، اذ احتلت الصين عام 2018 المركز الاول في مجال براءات الاختراع ب 1,393,815 براءة اختراع تليها اميركا ب 285,095 براءة اختراع، واليابان في المرتبة الثالثة ب 253630 براءة اختراع، اما على الصعيد العربي احتلت المملكة العربية السعودية المركز الاول ب 1078 براءة اختراع، تلتها مصر ب 997 براءة اختراع، والعراق يأتي بالمرتبة الثالثة ب 653 براءة اختراع. [3].

فمن خلال ما تم ذكره نجد فرق شاسع بين الاجتهاد والتقدم العلمي في البلدان المتقدمة والبلدان العربية، وعليه فإن هذا الفارق الذي تشهده الدول العربية يحتاج الى تكاتف الجهود من اجل دعم البحث والتطوير العلمي عربياً، من خلال رسم خطط واستراتيجيات للعلم والتكنولوجيا بما يتماشى مع التقدم العلمي عالمياً[4]، وهذا ما سنبينه حول السبل الكفيلة بمواكبة البحث العلمي لمتطلبات العصر الحديث ومعالجة الفاقد التعليمي والحد منه.

ثانياً: سبل مواكبة البحث العلمي لمتطلبات العصر الحديث والحد من الفاقد التعليمي

من اجل الارتقاء والنهوض بالبحث العلمي وتطويره في وطننا العربي اهم السبل هي:

1- زيادة المخصصات المالية للإنفاق على البحث العلمي على ان لا تقل نسبة الانفاق عن (1%) من الناتج القومي على الاقل.

2- بذل جهود مكثفة لتطوير البيئة الاجتماعية والعلمية والتجارية بقصد تعزيز ميادين البحث العلمي المختلفة.

3- العمل على تشجيع التعاقد بين مراكز ومؤسسات البحث العلمي والجهات المستفيدة بوصفه اداة ناجحة في تنشيط حركة البحث العلمي.

4- توفير شبكات خاصة بالمعلومات والاتصالات بين مراكز الابحاث بهدف تمكين المهتمين بالقطاعين العام والخاص من الوصول اليها.

([1])عواد عبد الرحمن الرويلي، البحث العلمي في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، مصدر سابق، ص6.

([2]) ريم بن زايد، البحث العلمي في الوطن العربي بين الواقع والتحديات، مصدر سابق، ص51.

([3]) المصدر نفسه، ص52.

([4]) ريم بن زايد، البحث العلمي في الوطن العربي بين الواقع والتحديات، مصدر سابق، ص52.

5- بناء وخلق بيئة داعة للتجديد والابتكار تتضمن وضع نظم للحوافز وتشجيع الابتكار والتجديد [1].

6- ربط البحث العلمي بمشاكل المجتمع وقطاعاته المختلفة الصناعية والزراعية والخدمية من خلال الدراسات الشاملة لهذه المشكلات وضرورات الحاجة الملحة لحلها بما يخدم برامج التطوير والتنمية المستدامة [2].

7- انشاء وحدة ضمان جودة البحث العلمي بكل جامعة وكلية او بالمراكز البحثية المتخصصة[3].

8- تعريب البحوث العلمية، لكي يتسنى للجميع الاطلاع عليها، فاللغة تعد جزء من كيان الامة، والابحاث العلمية تسعى الى الحفاظ على كيان هذه الامة[4].

9- توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، فالذكاء الاصطناعي يعمل كمحفز للابتكار في البحث العلمي، إذ يسرّع عمليات البحث بشكل هائل عن طريق اتمتة المهام الروتينية والمستهلكة للوقت، كما يحسن دقة التحليل من خلال خوارزميات معالجة البيانات المتقدمة وبكشف عن انماط وعلاقات معقدة يصعب على الباحث اكتشافها يدوياً ما يؤدي الى اكتشافات جديدة وفتح مسارات بحثية غير متوقعة[5]. ، إذ تعد التكنولوجيا المعتمدة على الذكاء الاصطناعي من اهم الابتكارات التي اضافت بعداً جديداً للتكنولوجيا، فهذه التقنية فاقت الحد المعقول في فاعلية استخدامها وانتاجها، وفي هذا السياق اتفق اغلب الباحثين على ان هذا التقدم والتطور للثورة التكنولوجية في عالم الذكاء الاصطناعي ادى الى زيادة الاهتمام بالبحث العلمي والبحث في امكانية تسخيرها والاستفادة القصوى لدعم مسيرة البحث العلمي وتعزيز بيئات التعلم، والعمل على تطوير اساليب وطرق البحث عن المعلومات من خلال الاستفادة من التطبيقات الذكية المعتمدة على تقنيات الذكاء الاصطناعي[6].

10- البحث العلمي وتحقيق التنمية: يعد البحث العلمي ركيزة اساسية لبناء الاقتصاد القائم على المعرفة، اذ ان توجيه الابحاث العلمية نحو الابتكار العلمي والابحاث التطبيقية يؤدي الى عائد اقتصادي ومن ثم الى منتج استثماري داعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تحقيق التنمية المستدامة القائمة على تلبية احتياجات الاجيال الحاضرة دون الاضرار والافساد على الاجيال اللاحقة[7].

تأسيساً على ما سبق فان البحث العلمي يمثل روح العصر الحديث وضرورة حتمية للتطور والازدهار، بما يقدمه من نتاج علمي ومعرفي وبالنظر لأهميته القصوى لا بد من زيادة حجم الانفاق على البحوث العلمية والاهتمام بالباحثين والعلماء العرب لا سيما ذوي التخصصات النادرة فضلا عن الاهتمام بالبحوث الميدانية المرتبطة بمشكلات المجتمع وتشجيع النشر العالمي**(Scopus)** والاهتمام بجودة البحوث ونوعيتها وليس الاهتمام بالكم فقط لكي نسهم في التقدم والنهوض بمجتمعاتنا في شتى المجالات، وان كل ما تم ذكره لا يعني التقليل من شأن واهمية بحوثنا العلمية، لكننا مقارنة بالدول المتقدمة نحن بحاجة الى تظافر الجهود بشكل اكبر للوصول الى مصاف الدول المتقدمة في مجالات البحث العلمي.

([1]) عواد عبد الرحمن الرويلي، البحث العلمي في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، مصدر سابق، ص7-8.

([2]) مدياني محمد، طلحاوي فاطمة الزهراء، واقع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية ، مصدر سابق، ص259.

([3]) بشرى اسماعيل احمد، جودة البحث العلمي: المعايير، المتطلبات، والاجراءات من وجهة نظر الباحثين(دراسة نوعية باستخدام النظرية المجذرة)، المجلة التربوية، عدد (69)، جامعة سوهاج، كلية التربية، مصر، 2020، ص22.

([4]) هند محمود حجازي، رؤية مقترحة لتطوير معوقات البحث العلمي في العالم العربي، المجلة العربية للقياس والتقويم، مجلد(3)، عدد (5)، الجمعية العربية للقياس والتقويم، مصر، 2022، ص220.

([5]) الانترنيت، عابدة الحناوي، رحلة استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، كتاب منشور على الموقع الالكتروني: https://www.noor-book.com بتاريخ 28-9-2025.

([6]) سليمان عبد الواحد يوسف، امل محمد غنايم، اتجاهات الباحثين العرب نحو توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحث النفسي والتربوي (Chat GPT انموذجاً)، مجلة التراث، مجلد (13)، عدد (4)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، جزائر، 2023، ص63.

([7]) بن النية شهيرة، و بودوخة ابراهيم، دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة القانون والعلوم البينية، مجلد (2)، عدد (2)، جامعة الجلفة، الجزائر، 2023، ص1073.

المحور الرابع

الفاقد التعليمي الجامعي في ظل جائحة كورونا بين التعليم الحضوري والالكتروني

تمهيد

ظهر في 12 ديسمبر 2019 بمدينة ووهان الصينية وتحديداً منطقة هوبي فيروس يصيب الجهاز التنفسي للإنسان يسمى كورونا (COVID -19)[1]، مع نهاية عام 2019، إذ شكلت جائحة كورونا ازمة فجائية على دول العالم اجمع بسبب الانتشار الواسع لهذا الفايروس في الصين أولاً وتحول بعدها الى بؤرة عالمية شملت جميع دول العالم وبالنتيجة ادى هذا الامر الى حدوث صدمة كبيرة لم تشهدها البشرية منذ الحرب العالمية الثانية، فعلى الرغم من ان هذا الخطر هو مجرد فايروس لم يُر بالعين المجردة، الا ان انعكاساته كانت كبيرة ومتنوعة ففضلاً عن المجالات الصحية شملت السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمجال التربوي[2]، وسأكتفي بالحديث عن انعكاسات الفايروس على المؤسسات التعليمية، إذ تم استخدام التعليم عن بعد(التعليم الالكتروني) استخداماً عالمياً في المؤسسات التعليمية لا سيما الجامعة بعد ان اعلنت منظمة الصحة العالمية ان فايروس كورونا اصبح وباءً عالمياً في شهر آذار/ مارس 2020، إذ غيرت معظم جامعات العالم نمط التعليم من الحضور وجهاً لوجه الى التعليم عن بعد وتعد المملكة العربية السعودية من اوائل الدول العربية التي اتجهت الى هذا النوع من التعليم، إذ طبقت التباعد الاجتماعي في مؤسساتها كنوع من انواع البروتوكولات الوقائية للسيطرة على انتشار جائحة كورونا، ولإستيعاب حجم الآثار المصاحبة لهذا التغيير الحاصل الذي جاء فجأة دون وقت كافٍ للتحضير المسبق، ذكرنا انه اعلنت العديد من دول العالم تغيير طريقة التدريس من التعليم حضورياً الى التعليم عن بعد، وقد يكون لهذا الانتقال السريع تأثير سلبي، وسبباً للعديد من التحديات والعقبات، فلم يكن هناك تهيئة ولو قصيرة المدى يمكن ان تكون سبباً في طمأنة المؤسسات التعليمية بأن تغيير طريقة التدريس لن يؤثر سلباً على مخرجات التعليم، فأصحاب الرأي والشأن في المؤسسات الجامعية لا يعرفون مدى فعالية عملية التدريس عن بعد عبر الانترنيت، ومدى تأثر مخرجات التعليم او تأثير ذلك على المجتمع مستقبلاً [3]، لذا سنتطرق في هذا المحور على اهم مظاهر الفاقد التعليمي الجامعي في ظل جائحة كورونا وسبل الحد منها

اولاً: مظاهر الفاقد التعليمي في انظمة التعليم الجامعي

شكلت جائحة كورونا قضية حاسمة للتعليم مما أثر في عمليات التدريس والتعليم وواجهت المؤسسات التعليمية والاسر والمعلمين تحديات فريدة لضمان جودة التعليم المعزز بالانترنيت والتكنولوجيا ففي بداية آذار عام 2020 قامت جميع الدول بتعليق أو الغاء التدريس في اطار التدابير المتخذة لاحتواء انتشار الجائحة وتأثر جيل كامل من الطلبة بهذا الاضطراب غير المسبوق، وقد تباينت الجهود المبذولة لضمان الوصول الى التعلم من بلد الى آخر وبحسب المرحلة التعليمية التي تضمن التعليم الحضوري للصفوف الاولية والتعلم المدمج لمعظم الصفوف والتعلم الكامل عن بعد للمرحلة الثانوية والجامعية وشملت طرائق التعلم عن بعد كل من منصات التعلم الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي والبث التلفزيوني والاذاعي وتوزيع المواد الورقية، وقد ادت هذه التغيرات في انماط التعليم والتعلم اثناء الجائحة وبعدها الى فقدان الطلبة للمعارف والمهارات الاكاديمية المخطط اكتسابها في التعليم المدرسي وفقاً لما تحدده المناهج الدراسية وهو ما يطلق عليه مصطلح **الفاقد التعليمي** الذي تزايد انتشاره منتصف

([1]) لمزيد من المعلومات ينظر، قبلي كمال، بطيب ميلود، جائحة كورونا وحماية حقوق الاجراء في شركات المساهمة في ضوء الاجتهاد القضائي المقارن، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مجلد 8، عدد2، الجزائر، 2024، ص386.

([2]) سهى رشيد عليوي، مهند عبد الواحد كاظم، تداعيات جائحة كورونا في العلاقات الدولية، مجلة حمورابي للدراسات، مجلد 2، عدد44، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، 2022، ص98.

([3]) حسام الفحل، سامي الدجوي، مدى تأثير جائحة فايروس كورونا على تدريس في الجامعات، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، مجلد 11، عدد 1، الجزائر، 2022، ص124-125.

عام 2020 تقريباً ليعبر عن التعليم الذي يفقده الطلبة بسبب اضطراب تعليمهم[1]، فالتعليم الالكتروني لعب دور بارز وعلى نطاق واسع مع وجود جائحة كورونا في المؤسسات التعليمية فسرعان ما بادرت اغلب دول العالم بالتحضير لهذا التغيير المفاجئ متمثلاً بتوفير الاجهزة الالكترونية المناسبة لاستخدامها في المحاضرات، وتوفير خدمة انترنيت اكثر فعالية، وخلق بيئة مناسبة للتدريس[2]، إذ استمر مجال التعليم في تحقيق تقدم وتطور كبير في استخدام التعليم الالكتروني والادوات الالكترونية المتعددة والموزعة في العديد من المنصات التعليمية، إذ اصبح من الممكن للأساتذة والطلبة التواصل فيما بينهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي (المتمثل بالصف الالكتروني) وبعد التدريب والتعرف على كيفية الوصول الى هذه المنصات اصبح الطلبة اكثر مهارة وكفاءة في اكمال دراستهم والاستعداد التام لأداء اي اختبار الكتروني قادم[3]، لكن رغم ما صاحب استخدام التعليم الالكتروني من جوانب ايجابية في ظل الجائحة اسفر عنه فاقد تعليمي، فمن ابرز مظاهر الفاقد التعليمي لدى طلبة الجامعة في ظل جائحة كورونا، فقدان الحافز للتعلّم لدى الطلبة وانتشار العزلة بسبب انعدام التواصل المباشر بين الاستاذ والطلبة[4]،اذ انهم يكتسبون معرفة اقل والتي ستظهر في المستقبل القريب وستظهر ايضاً على المدى الطويل مقارنة بأولئك الذين درسوا حضورياً، لاسيما عندما ينتقلوا الى المستوى الاعلى دراسياً وعندما يبدؤون الحياة العملية[5]، فضلاً عن عدم وجود عدد كاف من الاساتذة من ذوي الخبرة في مجال التعليم الالكتروني، وعدم توافر البنية التحتية اللازمة في كثير من الدول العربية من اجل عملية التعليم عن بعد، ووجود نقص في التدريب والتطوير في هذا المجال، وضعف شبكات الانترنيت والذي يجعل الاتصال ينقطع اثناء القاء المحاضرات وصعوبة ارسال اجابات الطلبة اثناء الامتحانات عبر المنصات الالكترونية الامتحانية، وعدم التركيز واتقان التعلم عن بعد من قبل الاساتذة والطلبة كونهم غير مؤهلين لمثل هذا النوع من التعليم، كما ان التعليم الالكتروني يُغيّب عنصر مهم من عناصر العملية التعليمية الا وهو التفاعل الصفي القائم على النقاش والحوار الفعال والحي وهذا من شأنه يفقد العملية التعليمية والتعلمية البعد الانساني، فضلاً عن انخفاض دافعية الطلبة نحو التعلّم وانخفاض مستوى الابداع والابتكار في اجابات الطلبة[6].

ثانيا: الحد من مظاهر الفاقد التعليمي في اطار جائحة كورونا

في ظل هذه الجائحة العالمية لابد من اتخاذ خطوات وتنفيذ استراتيجيات تخفف من اثر مظاهر الفاقد التعليمي الذي سببته جائحة كورونا على الانظمة التعليمية، إذ تنوعت استجابات واسهامات الدول تجاه جائحة كورونا لمواجهة تداعياتها على التعليم، وتمحورت هذه الاستجابات والاسهامات حول هدف اساس هو مواصلة التعليم من خلال تبني وسائل بديلة اثناء فترة التباعد الاجتماعي للوقاية من فايروس كورونا ووضع تدابير قابلة للتكيف ومتسقة وفعالة لمواجهة هذه الازمة[7].

وفيما يلي رصد وتحليل لبعض الجهود العالمية والعربية لاستجابة الانظمة التعليمية للحد من مظاهر الفاقد التعليمي في ظل الجائحة، ففي الصين باعتبارها اولى الدول المتضررة من الفايروس تم

([1]) الانترنيت، بلال حسين محمد، دور التعليم الرقمي في خفض الفاقد التعليمي لدى الطلبة من وجهة نظر المعلمين في محافظة إربد، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، بحث منشور على الموقع الالكتروني: https://search.shamaa.org/PDF/Articles/JODes/DesVol51No2Y2024 بتاريخ 2026/2/12.

([2]) حسام الفحل، سامي الدجوي، مصدر سابق، ص125.

([3]) هبة اكرم عطية، سارة وليد عبد المجيد، تأثير جائحة كورونا على التعليم العالي في الجامعات العراقية، ملحق مجلة الجامعة العراقية، العدد 1/16، الجامعة العراقية، العراق، 2022، ص97.

([4]) عيسى العزري، ايجابيات وسلبيات التعليم التقليدي والتعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا عينة من قسم اللغة العربية بجامعة الشلف، مجلة اللسانيات والترجمة، مجلد(3)، عدد (1)، جامعة حسيبة بن بو علي كلية الآداب والفنون، الجزائر، 2023، ص150.

([5]) حسام الفحل، سامي الدجوي، مدى تأثير جائحة فايروس كورونا على تدريس في الجامعات، مصدر سابق، ص125.

([6]) عيسى العزري، ايجابيات وسلبيات التعليم التقليدي والتعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا عينة من قسم اللغة العربية بجامعة الشلف، مصدر سابق، ص150.

([7]) شيرين عيد مرسي، سيناريوهات مستقبلية لمواجهة مظاهر الفاقد التعليمي في اطار جائحة كورونا، مصدر سابق، ص448.

اغلاق جميع المؤسسات التعليمية، ثم لجأت الى منصات التعليم الالكتروني لضمان استمرارية التعليم وبدأ ما يقارب من 200 مليون طالب مواصلة تعليمهم في فصولهم الدراسية الجديدة عن طريق المنصات الالكترونية، ولجأت ايضا الى التعلم المتزامن لتكون تجربتها اهم تجربة تربوية في تاريخ البشرية في هذا المجال، وطلبت وزارة التعليم الصينية من الطلاب في جميع المراحل الدراسية البقاء في منازلهم ومواصلة التعليم عبر الانترنيت، وفي **كوريا** فتحت الجامعات ابوابها ولكنها تحث على عدم اعطاء المحاضرات في مجموعات وجهاً لوجه، وكذلك تقدم الجامعات دروساً على شبكة الانترنيت، اما في ايطاليا قامت وزارة التربية والتعليم الايطالية بإنشاء صفحات مخصصة على الانترنيت وبرامج تعليمية بالفيديو ومواقع لعقد اجتماعات افتراضية وتقديم منصات التعلم الالكتروني[1].

اما على صعيد الوطن العربي اطلقت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الإلكسو) مبادرة الإلكسو للتعليم الالكتروني، لمجابهة انقطاع التعليم بسبب ازمة كورونا" هيا نتعلم" للإسهام في ايجاد حلول تقنية بديلة، والاستعانة بمصادر التعلم والتعليم عن بعد للتخفيف من فقدان التعلم استناداً على احدث برمجيات صناعة المحتوى التعليمي الالكتروني بالتعاون مع العديد من المنصات التعليمية العربية،[2].

فبالنسبة **للمملكة العربية السعودية** كانت تجربتها ثرية في ادارة الازمات التي تواجه المسيرة التعليمية لاسيما ازمة كورونا إذ اعلنت وزارة التعليم السعودية اغلاق كافة مؤسسات التعليم وقد تم تشكيل لجنة مختصة من الوزارة لمتابعة مستجدات انتشار الجائحة وبادرت بتحديد باقة منوعة من خيارات التعليم عن بعد لأكثر من ستة ملايين طالب وطالبة على مستوى المملكة وذلك بعد عشر ساعات من قرار تعليق الدراسة ومن دون توقف للعملية التعليمية ليوم واحد وبإشراف وزير التعليم إذ تم تفعيل منصات التعليم الالكتروني للمؤسسات التعليمية الحكومية والاهلية، وتم تطبيق التعليم عن بعد وفق اسلوبي التفاعل المتزامن والتفاعل غير المتزامن[3]، اما **دولة الامارات العربية المتحدة** فقد تعاملت مع جائحة كورونا باحترافية، ففي قطاع التعليم اكدت القيادات التربوية في الامارات ان التعليم لم يتوقف وفي خطوة جادة نحو التطوير في ظل الازمة شهدت منظومة التعليم مستجدات هامة في جميع مراحل التعليم، اهمها تطبيق التعليم **الهجين** على كافة المراحل الدراسية بما فيها الجامعات، **(وهو التعليم الذي يجمع بين ثلاث انواع من التعلم، الواقعي والذاتي والتعليم عن بعد)** اذ يتلقى الطلبة تعليمهم من خلال منصات معرفية ذكية توفر المعارف والعلوم على مدار الساعة وفق خطط واستراتيجيات جديدة اسهمت في تحقيق نوعية المخرجات وعلى الرغم من استمرار مخاطر الفايروس اعتبر القائمون على منظومة التعليم ان الفايروس وسيلة فاعلة لتمكين العلم وظهور انواع جديدة من التعليم بمسميات ومسارات مختلفة تعمل وفق سيناريوهات معرفية جديدة وفعالة تسهم في تغيير وجهة منظومة التعليم في المستقبل القريب، فوزارة التربية والتعليم نجحت في تأهيل وتدريب المعلمين والكوادر التربوية بمختلف مستوياتها على استخدام التقنيات الحديثة في ظل منظومة التعلم الرقمي من خلال حقائب تدريبية متخصصة[4].

وفي **مصر** تم تفعيل المنصات الالكترونية واعتمدت خطة التعليم عن بعد واستطاعت المؤسسات التعليمية ان تحقق تسارع واضح في تطبيق هذه التجربة الجديدة من خلال توفير بيئة تعليمية تفاعلية متكاملة والتغلب على مشكلة بعدي الزمان والمكان وتطوير دور المعلمين واساتذة الجامعة ليتواكب مع التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة فوفرت منصات التواصل كمنصة (Edumodo) ، فضلاً عن

([1]) شيرين عيد مرسي، سيناريوهات مستقبلية لمواجهة مظاهر الفاقد التعليمي في اطار جائحة كورونا، مصدر سابق، ص450-453.

([2]) المصدر نفسه، ص454.

([3]) لمزيد من المعلومات ينظر، محمد آدم احمد، وعامر مترك سياف، تجربة المملكة العربية السعودية في استخدام التعليم عن بعد لمواجهة تحديات التعليم في ظل ازمة كورونا(دراسة تحليلية تقويمية)، مجلة الجامعة الاسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، عدد خاص بأبحاث جائحة كورونا، السعودية، 2021، ص149-150.

([4]) الانترنيت، محمد ابراهيم، التعليم عن بعد في الامارات يكبح مخاطر الوباء، منشور على الموقع الالكتروني: https://www.eca.gov.ae/ar/announcements/2023/07 بتاريخ 2025/12/14

منصة البث المباشر للحصص الافتراضية والمكتبة الرقمية بالاستعانة بأخصائيي التكنولوجيا، كما تم الاعتماد على المنصة المصرية المعروفة بأسم **بنك المعرفة المصري**[1].

ختاماً نذكر تجربة **العراق**: بعد ان اوعزت وزارة التعليم العالي باستمرار الدراسة الكترونياً في الجامعات العراقية، بادر التدريسيين باستخدام اساليب متعددة للتواصل مع الطلبة واعطائهم الدروس عبر منصات تعليمية منها (Google Classroom) ومنصة (Edumodo) ، وفي الفصل الثاني من العام الدراسي 2019-2020 تم اجراء الامتحانات الكترونياً وبأمر من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بسبب جائحة كورونا وذلك للحفاظ على سلامة الطلبة والهيئة التدريسية من الاصابة بالفايروس، اذ استخدمت منصات الكترونية متعددة لإجراء الامتحانات منها (Google Drive) (Google Meet)لكن الاكثر استخداما منصة (Google Classroom)اما الاسئلة التي استخدمت كانت مقالية واختيارية واسئلة ذات اجابات قصيرة، وبالمجمل فان التعليم الالكتروني الذي تم تطبيقه في الجامعات العراقية هو حل سريع لاستمرار التعليم في الجامعات العراقية وعدم ضياعه[2].

بناء على ما تقدم فان التعليم شهد عالمياً وفي اغلب الدول اعتماد تجربة التعليم عن بعد عبر الانترنيت لإنقاذ التعليم بكل مراحله لاسيما التعليم الجامعي وفي ظل ظروف استثنائية فرضتها جائحة كورونا، لذا توجب وضع استراتيجية واضحة المعالم تحسباً لأي ظرف استثنائي تضمن التواصل بين ادارة وموظفي وطلبة المؤسسات التعليمية، وعلى الرغم من المعوقات التي واجهتها بعض دول العالم لاسيما العربية منها في التعليم الالكتروني لكن تجربة التعليم عن بعد وعبر منصات تعليمية يمكن الاستفادة منها مستقبلا ومعالجة سلبياتها، وعليه لا بد من الدمج بين التعليم الحضوري والتعليم الالكتروني، إذ اصبح التعليم عن بعد من اهم اساليب التعليم في الوقت الحالي نتيجة للتطورات التكنولوجية والتقنية المتسارعة.

استنتاجات البحث

فيما يأتي الاستنتاجات التي توصلت اليها الباحثة:-

1- نتيجة للفجوة الكبيرة بين جامعات العالم المتقدم والجامعات العربية، فإننا نحتاج الى نقلة نوعية لتطوير وتحديث المناهج الدراسية.

2- يعد البحث العلمي ركيزة اساسية في بناء الاقتصاد القائم على المعرفة، وعلية لابد من زيادة حجم الانفاق على البحوث العلمية والاهتمام بالباحثين العرب لاسيما ذوي التخصصات النادرة، فضلاً عن الاهتمام بجودة البحوث والبحوث الميدانية المرتبطة بمشكلات المجتمع.

3- تحسباً لأي ظرف استثنائي تمر به الدول لاسيما الظروف المفاجئة والاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا لابد من وضع استراتيجية واضحة المعالم تضمن التواصل بين ادارة وموظفي وطلبة المؤسسات التعليمية، وعلى الرغم من المعوقات التي واجهتها بعض دول العالم لاسيما العربية منها في التعليم الالكتروني، لكن تجربة التعليم عن بعد وعبر منصات تعليمية يمكن الاستفادة منها مستقبلا ومعالجة سلبياتها، وعليه لا بد من الدمج بين التعليم الحضوري والتعليم الالكتروني.

التوصيات والمقترحات

بناءً على نتائج الدراسة توصي الباحثة بالآتي:-

1- تبنّي سياسة تعليمية رشيدة من قبل وزارة التعليم العالي والجهات المعنية تنبثق من واقع وفلسفة المجتمع مع التأكيد على المشاركة المجتمعية عند وضعها وتكون قادرة على تنفيذ خططها وبرامجها وجادة في التنفيذ والمتابعة، فضلاً عن التأكيد على المرونة في صياغتها من حيث ملائمتها للتغيرات التي

([1]) شيرين عيد مرسي، سيناريوهات مستقبلية لمواجهة مظاهر الفاقد التعليمي في اطار جائحة كورونا، مصدر سابق، ص456-457.

([2]) الانترنيت، انس يحيى اسماعيل، واقع التعليم الالكتروني في الجامعات العراقية في ظل جائحة كورونا، منشور على الموقع الالكتروني: https://www.researchgate.net/publication/343833997 بتاريخ 2026/1/6

تطرأ على المجتمع، وان يستفيد صانعوا السياسة التعليمية من التطورات العلمية في مجال الادارة والدراسات الانسانية والعلمية.
2- تحديث وتطوير المناهج في كافة مراحل الدراسة الجامعية بشكل مستمر لضمان موائمتها مع التقدم العلمي والتكنولوجي ومتطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع، فضلاً عن تعزيز الجانب التطبيقي في المناهج وتقويمها من خلال لجان علمية مختصة.
3- وضع استراتيجية لنشر تقنيات الذكاء الاصطناعي في منظومة التعليم الجامعي وتوظيفها في البحث العلمي، فضلاً عن تنظيم ورش علمية ودورات تدريبية لأساتذة الجامعة لتأهيلهم حول كيفية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في البحوث العلمية.
4- اجراء المزيد من الدراسات والابحاث المتعلقة بالفاقد التعليمي الجامعي.

المصادر

1- ابتسام ابو خلف، فدوى الجمل، طرق معالجة الفاقد التعليمي بالتطبيق على المواد الاساسية في مدرسة دلال المغربي الاساسية للبنات، مديرية التربية والتعليم شمال الخليل، فلسطين، 2024.
2- ابراهيم سعيد البيضاني، ناهدة حسين علي، اهمية البحث العلمي ودور الجامعات في ادارة المعرفة والتنمية المستدامة، دار الايام، عمّان، الاردن، 2017.
3- ابراهيم محمد علي حسبو، رؤى حول اسباب وآليات تطوير المناهج الدراسية بكلية التربية جامعة النيل الازرق(دراسة تقييمية)، المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد(17)، الجزء الثاني، مركز السنبلة للبحوث والدراسات ، الاردن، 2023.
4- احمد حسين اللّقاني، تطوير مناهج التعليم، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1995.
5- انس يحيى اسماعيل، واقع التعليم الالكتروني في الجامعات العراقية في ظل جائحة كورونا، منشور على الموقع الالكتروني: https://www.researchgate.net/publication/343833997 بتاريخ 2026/1/6.
6- بشرى اسماعيل احمد، جودة البحث العلمي: المعايير، المتطلبات، والاجراءات من وجهة نظر الباحثين(دراسة نوعية باستخدام النظرية المجذرة)، المجلة التربوية، عدد (69)، جامعة سوهاج، كلية التربية، مصر، 2020.
7- بشرى محمد احمد علان، مدى ملائمة البدائل التعليمية للحد من الفاقد التعليمي، مجلة ريمارك الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 4، العدد 4، اسطنبول، تركيا، 2022.
8- بلال حسين محمد، دور التعليم الرقمي في خفض الفاقد التعليمي لدى الطلبة من وجهة نظر المعلمين في محافظة إربد، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، بحث منشور على الموقع الالكتروني: https://search.shamaa.org/PDF/Articles/JODes/DesVol51No2Y2024 بتاريخ 2026/2/12.
9- بن النية شهيرة، و بودوخة ابراهيم، دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة القانون والعلوم البينية، مجلد (2)، عدد (2)، جامعة الجلفة، الجزائر، 2023.
10- حسام الفحل، سامي الدجوي، مدى تأثير جائحة فايروس كورونا على تدريس في الجامعات، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، مجلد 11، عدد 1، الجزائر، 2022.
11- حمايدي مسعودة، سلامي خديجة، التعليم الجامعي ودوره في دعم التنمية، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، مجلد(4)، عدد(7)، جامعة، الجفلة، الجزائر، 2021.
12- ريم بن زايد، البحث العلمي في الوطن العربي بين الواقع والتحديات، مجلة الاكاديمية للدراسات الانسانية والاجتماعية، مجلد(14)، عدد (1)، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، 2022.
13- سليمان عبد الواحد يوسف، امل محمد غنايم، اتجاهات الباحثين العرب نحو توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحث النفسي والتربوي (Chat GPT انموذجاً)، مجلة التراث، مجلد (13)، عدد (4)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، جزائر، 2023.

14- سهى رشيد عليوي، مهند عبد الواحد كاظم، تداعيات جائحة كورونا في العلاقات الدولية، مجلة حمورابي للدراسات، مجلد 2، عدد44، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، 2022.
15- شيرين عيد مرسي، سيناريوهات مستقبلية لمواجهة مظاهر الفاقد التعليمي في اطار جائحة كورونا، مجلة كلية التربية، مجلد (18)، عدد (110)، جامعة بن سويف، كلية التربية، مصر، 2021.
16- عابدة الحناوي، رحلة استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، كتاب منشور على الموقع الالكتروني: https://www.noor-book.com بتاريخ 28-9-2025.
17- عبد الحليم الحمزة، واقع البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة القانون والعلوم البينية، مجلد 2، عدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2023.
18- عبد الواحد ميلاد قطيش، ريمة عمر معتوق، مناهج واساليب التدريس في التعليم الجامعي : الواقع، التحديات، والاتجاهات الحديثة، المجلة الشاملة للدراسات الانسانية التربوية، مجلد(1)، عدد (2)، الجامعة الاكاديمية، ليبيا، 2025.
19- عمر احمد التباوي، التعليم في العالم العربي: ازمة مناهج ام ازمة قيم، منشور على الموقع الالكتروني:https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=894116 بتاريخ 2025/11/18.
20- عواد عبد الرحمن الرويلي، البحث العلمي في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، محلة ابتكارات للدراسات الانسانية والاجتماعية، مجلد(2) عدد (خاص)، بوابة الاحداث العلمية، ماليزيا، 2024.
21- عيسى العزري، ايجابيات وسلبيات التعليم التقليدي والتعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا عينة من قسم اللغة العربية بجامعة الشلف، مجلة اللسانيات والترجمة، مجلد(3)، عدد (1)، جامعة حسيبة بن بو علي كلية الآداب والفنون، الجزائر، 2023.
22- قبلي كمال، بطيب ميلود،جائحة كورونا وحماية حقوق الاجراء في شركات المساهمة في ضوء الاجتهاد القضائي المقارن،المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مجلد 8،عدد2،الجزائر، 2024.
23- محمد ابراهيم، التعليم عن بعد في الامارات يكبح مخاطر الوباء، منشور على الموقع الالكتروني: https://www.eca.gov.ae/ar/announcements/2023/07 بتاريخ 14/12/ 2025.
24- محمد آدم احمد، وعامر مترك سياف، تجربة المملكة العربية السعودية في استخدام التعليم عن بعد لمواجهة تحديات التعليم في ظل ازمة كورونا(دراسة تحليلية تقويمية)، مجلة الجامعة الاسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، عدد خاص بأبحاث جائحة كورونا، السعودية، 2021.
25- محمد سلمان الخزاعلة، هاني يوسف جراح، دور سياسات الجامعة في تطوير المناهج والخطط الدراسية في كليات التربية بالجامعات الاردنية وسبل الارتقاء بها، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، مجلد (4)، عدد(2)، مركز الابرار للأبحاث والدراسات الانسانية، السودان، 2023.
26- محمد محسن علي القيسي، الفاقد التعليمي الناتج من جائحة (COVIED -19) عند تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر معلمي العلوم ومقترحات لعلاجه (دراسة تشخيصية ورؤية علاجية)، مجلة واسط للعلوم الانسانية، مجلد 20، عدد 1، جامعة واسط، العراق، 2024.
27- مدياني محمد، طلحاوي فاطمة الزهراء، واقع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، مجلد(3)، عدد (1)، جامعة الاستقلال، فلسطين، 2018.
28- هبة اكرم عطية، سارة وليد عبد المجيد، تأثير جائحة كورونا على التعليم العالي في الجامعات العراقية، ملحق مجلة الجامعة العراقية، العدد 1/16، الجامعة العراقية، العراق، 2022.
29- همسة عدنان ابراهيم، محمد عبد النافع مصطفى، الابحاث العلمية والانسانية في تطوير المناهج التعليمية، ملحق مجلة الجامعة العراقية، مركز البحوث والدراسات في الجامعة العراقية، بغداد، العدد(2/16)، 2022.
30- هند محمود حجازي، رؤية مقترحة لتطوير معوقات البحث العلمي في العالم العربي، المجلة العربية للقياس والتقويم، مجلد(3)، عدد (5)، الجمعية العربية للقياس والتقويم، مصر، 2022.

31- وحيد جبران، الفاقد التعليمي ما هو؟ وكيف نعمل على الحد منه؟ منشور على الموقع الالكتروني: https://www.teachercc.org/uploads/articles/f428a79809cce6e295f5f82c7208f9440.pdf بتاريخ 2025/11/12.